

## ارتفاع الاستهلاك المحلي في الصين

لتصبح "مصنع العالم". وعن طريق إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وتنفيذ الاستثمارات الحكومية الضخمة، حققت الصين هدفها. ففي عام 2013، أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة وثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ 9,2 تريليون دولار أمريكي. ويعدّ هذا إنجازاً لافتاً وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد الصيني كان ينمو بمتوسط 10% خلال العقود الثلاث الماضية. وعلاوة على ذلك، أتاح ذلك النمو الاقتصادي خروج ما يزيد عن 500 مليون صيني من دائرة الفقر

غير أن هذا النموذج من النمو الاقتصادي لم يعد له القدرة على الاستمرار والاستدامة. فقد أدى تواصل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وقطاع التصنيع إلى خلق فوائض في الطاقة الإنتاجية في وقت تراجع فيه الطلب العالمي على الصادرات الصينية. فبحسب الفاينانشيال تايمز بلغ الإنتاج سلفاً اقل من 75% من القدرة الإنتاجية في العديد من الصناعات. وفي مجال الحديد على سبيل المثال، فإن القدرة الإنتاجية السنوية هي واحد (1) مليار طن، بينما بلغ الإنتاج 720 مليون طن، وهو ما يمثل قريباً من نصف إجمالي الطلب العالمي. وبوضوح، فإن أي استثمارات إضافية في الحديد الصيني لن يكون له سوى مردود

تمّ الصين في الوقت الحاضر بتحول أساسي في هيكل اقتصادها. فخلال السنوات الثلاثين الماضية، كان المحرك الدافع للاقتصاد الصيني هو الصادرات والاستثمارات الحكومية الضخمة، ما جعله ثاني اقتصاد في العالم وساعد على انتشار ما يزيد عن ثلث سكانها من وهدة الفقر إلا أن هذا النموذج التنموي لم يعد قابلاً للاستمرار حيث أنه يقود إلى زيادة مفرطة في الطاقة الإنتاجية في وقت يتراجع فيه الطلب على الصادرات الصينية. وعلى ذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد إلى 7,7% في عام 2013 وإلى 7,4% في الربع الأول من عام 2014. ورغم أن نسبة النمو هذه لا تزال هي الأعلى بين دول العشرين، إلا أنها تقل بكثير عما كانت عليه سابقاً. وبناءً على ذلك تسعى السلطات الصينية إلى تحويل الهيكل الاقتصادي نحو الطلب المحلي على ضوء الارتفاع الذي حدث في الاستهلاك داخل الصين، وحيث يكون تخصيص الموارد أكثر استجابة لقوى السوق. وإذا نجح هذا التحول، فسيكون له آثار عميقة ليس على مستوى الاقتصاد الصيني فحسب، وإنما على مجمل الاقتصاد العالمي.

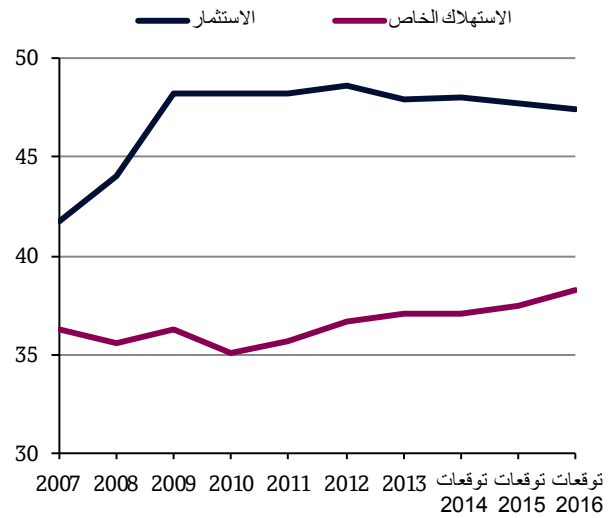
منذ أن بدأت الصين في الانفتاح الاقتصادي بأوائل ثمانينيات القرن الماضي، سعت جاهدة

وزيادة الإنفاق. وكجزء من أحدث حزمة من الإصلاحات التي تم تبنيها من قبل الجلسة الثالثة الكاملة للجنة المركزية للحزب الحاكم (Third Plenum)، قررت السلطات أن قوى السوق ستلعب "دوراً حاسماً في تخصيص الموارد". وهذا يعني أنه سيكون بإمكان المزارعين المتاجرة بتأجير أراضيهم (امتلاك الأرض لا زال محظوراً في الصين) أو استخدامها كضمانات للحصول على التمويل من البنوك. كما سيصبح بإمكان القطاع الخاص أيضاً شراء المشاريع/الشركات المملوكة من قبل الدولة من خلال ما يعرف باسم "الهيكل ذات الملكية المختلطة". وأخيراً، تتصور الإصلاحات فتح الاقتصاد الصيني تدريجياً لدخول الاستثمارات الأجنبية عن طريق تحرير حساب رأس المال.

لقد حققت الإصلاحات الأنف ذكرها سلفاً نجاحات مهمة. ففي عام 2013، شكل قطاع الخدمات حصة أكبر من حصة الصناعة في الاقتصاد الصيني. وإضافة لذلك، أوضحت الأرقام الأخيرة للنتائج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2014 بأن الاستهلاك ينمو أسرع من الاستثمار، وبذلك يصبح مساهماً أكبر في النمو الاقتصادي. وكان لذلك آثار فورية على التدفقات التجارية. فقد أعلنت شركة أبل، على سبيل المثال، لتوها تحقيق مبيعات قياسية في الصين بلغت قيمتها 10 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2014. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل

سلبى. وهو ما يؤكد الحاجة إلى نموذج جديد للنمو الاقتصادي.

## إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للصين (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تقديرات مجموعة QNB

وهنا تأتي أهمية ارتفاع الاستهلاك المحلي الصيني للمرحلة التالية من النمو الاقتصادي الصيني. كانت الأسر الصينية، لعدة سنوات، توفر أكثر من نصف دخولها المتعاضمة، وحدث ذلك جزئياً بسبب غياب شبكة أمن اجتماعي ونظام تقاعد متطور وفي نطاق حزمة من الإصلاحات الجديدة، تحث الحكومة الآن مواطنيها على الإنفاق. كما خففت مؤخراً من سياسة الطفل الواحد التي تم فرضها عام 1979 للحد من النمو السكاني في البيئات الحضرية، كما قامت الحكومة أيضاً بتحرير أسعار الإقراض، وقدمت المزيد من التمويل للإسكان الاجتماعي، وشجعت الأسر بصفة عامة على شراء المنازل

المزيد من هذه الواردات ستكون بعملة الرنمبي، فستصبح العملة الصينية عملة أكثر أهمية في النظام المالي العالمي. وأخيراً، من المتوقع أن يقود تحرير حساب رأس المال إلى اجتذاب مقادير مهمة من رؤوس الأموال الأجنبية الساعية للاستفادة من العائدات الصينية العالية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة الرنمبي.

وإجمالاً، سيؤدي ارتفاع الاستهلاك إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم خلال السنوات القادمة. كما سيقود الارتفاع في الاستهلاك المحلي إلى خلق نموذج تنموي أكثر استدامة للصين وإلى تعزيز دور العملة الصينية في الاقتصاد العالمي. وسيكون لذلك بدوره آثار قوية على توازن القوى في الاقتصاد العالمي.

القريب وأن تقود إلى شيء من البطء في النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة، ولكن من المرجح أن يكون نمواً أكثر استدامة.

كما سيكون للتغير في الهيكل الاقتصادي الصيني أيضاً آثار قوية على الاقتصاد العالمي. فمع نمو الاستهلاك ليصبح أكبر إسهاماً في النمو الاقتصادي، من المرجح أن تنمو الواردات الصينية من بقية دول العالم بوتيرة أسرع من الصادرات، وهو ما سيؤدي إلى تضائل الفائض في الحساب الجاري. كما أنه من المتوقع أن تتغير مكونات الواردات الصينية من المواد الخام المستخدمة في الصناعة إلى السلع الاستهلاكية، وهو ما سيكون له تأثيرات كبيرة على أسواق السلع العالمية، وخاصة المعادن الصناعية. ومن المرجح أيضاً أن يقود الارتفاع في الاستهلاك المحلي إلى زيادة الطلب على الطاقة، بما في ذلك أنواع الوقود النظيف مثل الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر. وإضافة لذلك، فحيث أن

### للاتصال

<b>زياد داود</b> اقتصادي هاتف: -4453 (974)+ 4642	<b>حمدة آل ثاني</b> اقتصادي هاتف: -4453 (974)+ 4646	<b>إحسان خماني</b> اقتصادي هاتف: -4423 4453 (974)+	<b>روري فايف</b> كبير اقتصاديين هاتف: -4643 4453 (974)+	<b>يوانيس مونغارديني</b> رئيس الاقتصاد هاتف: -4453 (974)+ 4412
---	--	--	---	---

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."

